



الشركة السعودية المصرية للاستثمار والتمويل ش.م.م
SAUDI EGYPTIAN INVESTMENT & FINANCE CO.S.A.E

٥٦ أ شارع جامعة الدول العربية - المهندسين - الجيزة ت: ٣٧٦٠٤٦٨٢ - ٣٧٦٠٤٦٨١ فاكس: ٣٧٦٠٤٦٨٣

56 A Gameat Al Dowal Al Arabia - Mohandesseen CR : 810310 Giza - Tel.: 37604681 - 37604682 Fax : 37604683

صادر رقم : ٢٩

السادة / إدارة الأفصاح
البورصة المصرية

تحية طيبة وبعد ...

نشرف بأن نرفق لكم طيه تقرير تأكيد مستقل عن مدى الالتزام بقواعد حوكمة
الشركة والمعد بواسطة مراقب حسابات الشركة عن عام ٢٠٢٠ والوارد لنا بتاريخ
اليوم .

وتفضلاً بقبول وافر الاحترام ،،



مسؤول علاقات المستثمرين

مصطفى عطيه عبد العزيز

٢٠٢١/٢/٢١ تحريرا في

تقرير تأكيد مستقل عن مدى الالتزام بقواعد حوكمة الشركة

إلى السيدة / مجلس إدارة شركة السعودية المصرية للاستثمار والتمويل

إلى العدالة / الهيئة العامة للرقابة المالية

المقدمة

قمنا باختبار تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة المعد بواسطة إدارة شركة السعودية المصرية للاستثمار والتمويل عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

مسؤولية الإدارة

إدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد وعرض تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة وفقاً للتعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصري لمهام التأكيد بالختبار تقرير مدى الالتزام والقرارات ذات العلاقة كما هو موضح في تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة، كما أن مسؤولية الإداره تقتد إلى تحديد نقاط عدم الالتزام ومبرراتها.

مسؤولية المراجع

فيما عدا ما سبق ماقشته في الفقرة التالية، فنتحصر مسؤوليتنا في اختبار المعلومات الواردة في تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة وإياده استنتاج في ضوء الاختبارات التي تم أداوها وقد قمنا باختبار تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة طبقاً للمعيار المصري لمهام التأكيد (٣٠٠ رقم) "مهام التأكيد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية" ويطلب هذا المعيار الالتزام بمتطلبات السلوك المهني بما فيها متطلبات الاستقلالية، وتحيطه وأداء عملية التأكيد للحصول على تأكيد باس تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة خالي من أيام تحريفات هامة ومؤثر.

ويشمل اختبار تقرير مدى الالتزام ب بصورة أساسية على الأدلة من واقع الملاحظة والاستفسارات من الأشخاص المسؤولين عن إعداد تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة والإطلاع على المستندات عندما يكون ذلك مناسباً وغيرها من إجراءات جمع الأدلة المناسبة وتشتمل هذه الإجراءات ما يلي:

- الحصول على تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ المعد مجلس الإداره.
- مقابله مكونات تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة العامة للرقابة المالية والدليل المصري لحركة الشركات المعتمد من مجلس الإداره.
- المطالبة المعد وفقاً للدليل المصري لحركة الشركات الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٤ المؤرخ في ٢٦ يونيو ٢٠١٦.

- الحصول على النظام الأساسي للشركة بمكونات التقرير فيما يخص الجمعية العامة ومجلس الإدارة.
- الحصول على لائحة العمل المعتمدة من مجلس الإدارة، التي تتضمن تحديد مهام اللجان المنبقة من مجلس الإدارة ومدة عملها والصلاحيات الممنوحة لها خلال هذه المدة.
- الحصول على تشكيل مجلس الإدارة خلال العام وموافقة الجمعية العامة والجهات الرقابية.
- الحصول على موافقة مجلس الإدارة علي تشكيل اللجان خلال العام.
- الحصول على الهيكل التنظيمي المعتمد من مجلس الإدارة لإدارات الشركة المختلفة.
- الحصول على تقرير مجلس الإدارة السنوي طبقاً لما ورد بقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية.
- الحصول على الأفصاح الدوري للمعلومات (المالية وغير المالية) للبورصة المصرية.
- الاطلاع على محاضر لجنة المراجعة المنعقدة خلال العام.

ونحن نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

وقد أعد هذا التقرير لتقديمه إلى الهيئة العامة للرقابة المالية بناءً على تكليف إدارة الشركة، و ليس لأي غرض آخر. وبالتالي فهو لا يصلح للاستخدام إلا للغرض الذي أعد من أجله.

أساس إبداء استنتاج متحفظ

- ورد بتقرير الحكومة عدم قيام الشركة بتشكيل بعض اللجان وفقاً لمتطلبات الدليل المصري لحكومة الشركات والمتمثلة أهمها في لجنة الترشيحات، لجنة المكافآت، لجنة إدارة المخاطر، لجنة الحكومة بالإضافة إلى عدم تواجد بعض الإدارات بالهيكل التنظيمي للشركة وفقاً لمتطلبات الدليل المصري لحكومة الشركات والمتمثلة في إدارة الحكومة وإدارة المخاطر وإدارة الالتزام، وقد أشارت الشركة في التقرير إلى مبرر عدم تشكيل تلك اللجان والإدارات وهو عدم حاجة الشركة لهم.
- ورد بتقرير الحكومة قيام الشركة بالعرض على مجلس الإدارة إمكانية تعيين أعضاء مجلس إدارة مستقلين وفقاً لمتطلبات الدليل المصري لحكومة الشركات.
- ورد بتقرير الحكومة قيام مدير إدارة المراجعة الداخلية بالشركة بتولي مهام مسئول علاقات المستثمرين نظراً لصغر حجم العمل بالشركة وصغر حجم الاستثمار على أسهم الشركة في البورصة وبالتالي عدم الحاجة لتعيين مسئول علاقات مستثمرين متفرغ.
- ورد بتقرير الحكومة عدم وجود لوائح معتمدة بالشركة لتنظيم أعمال اللجان المنبقة من مجلس الإدارة حيث تم التوضيح بالتقرير أن اختصاصات لجنة المراجعة محددة بقانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ واختصاصات لجنة الاستثمار محدودة بقرار من مجلس إدارة الشركة والمتمثلة في تحديد سلطات التصرف لعمليات الشراء أو البيع.



الاستنتاج

فيما عدا تأثير ما سبق، فإن تقرير مدى الالتزام بقواعد الحكومة المشار إليه أعلاه يعبر بعدلة ووضوح - في جميع جوانبه الهامة - عن مدى التزام الشركة بقواعد الحكومة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ استناداً إلى التعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصري لحكومة الشركات الصادر من مركز المديرين المصري والقوانين والقرارات ذات العلاقة.

مراقب الحسابات



أ. د. محمد عبد العزيز حجازي

د. عبد العزيز حجازي وشركاه



القاهرة في ٢١ فبراير ٢٠٢١